

## منهج التحليل التقابلي

إنّ المتنبع لتاريخ الدراسات اللغوية، وخصوصا ما تعلق منها بتعليم اللغات وتعلمها يلاحظ أنّ معظم الدراسات اللغوية قديما، وحتى وقت قريب اهتمت بالتعرف "على أثر اكتساب لغة الأم في السنوات الأولى من عمر الطفل على محاولة تعلم اللغة الأجنبية في وقت لاحق والمداخلات التي يمكن أن تحصل، والأخطاء المتواصلة التي يمكن أن يرتكبها الدارس بسبب ذلك"، وقد رأى علماء تلك الفترة أنّ أفضل الطرائق للتنبؤ بالصعوبات التي تواجه المتعلم هي مقارنة اللغات، وقد اصطاحوا على تسميتها بـ: "التحليل اللغوي المقارن" أو "التحليل التقابلي"

## مفهوم التحليل التقابلي (Contrastive Analysis)

يعدّ التحليل التقابلي أو كما يسميه البعض التّقابل اللّغوي أو علم اللغة التقابلي: أقدم "فروع علم اللغة، وموضوع البحث فيه هو المقابلة بين لغتين اثنتين أو أكثر أو لهجتين أو لغة ولهجة؛ أي بين مستويين لغويين معاصرين بهدف إثبات الفروق بين المستويين"، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي.

وقد تعدّدت التعريفات التي ساقها الباحثون للتحليل التقابلي، إلا أنّها جميعا تصب في إطار الدلالة على المقابلة، وأن جوهر التحليل التقابلي هو المقابلة بين اللغات؛ حيث يعرفه جاسم علي جاسم بأنّه: "التحليل الذي يقوم على دراسة لغتين مختلفين -أو من فصيلة واحدة- أو أكثر في مجال الأصوات أو النحو، أو الصرف أو الدلالة، أو المعاجم، وغير ذلك، لتبيان أوجه التشابه والاختلاف، للاستفادة منها في تعليم اللغة لغير الناطقين بها، ويطلق عليه أحيانا مصطلح "المقارنة الخارجية" (comparaison externe)؛ لأنّه يجري بين لغتين أو أكثر والتي تعد من الأسس المطلوبة والمساعدة على تعليم اللغات للناطقين بغيرها؛ فالتحليل التقابلي: "طريقة لمقارنة اللغات بقصد تحديد الأخطاء المبدئية من أجل الوصول إلى الهدف النهائي ألا وهو فصل ما نحتاج أن نتعلمه عما لا نحتاج أن نتعلمه في موقف تعلم اللغة الثانية"، فتعليم اللغات وتعلمها عموما، وتعليم اللغة الأجنبية خصوصا (وتحديدا اللغة الانجليزية) كان الباعث الأول، والسبب الرئيس وراء ظهور منهج التحليل التقابلي.

## فرضية التحليل التقابلي:

يقوم التحليل التقابلي الذي يستمد جذوره من النظريتين السلوكية والبنائية على فرضية أساسية مفادها: "أنّ الحاجز الأساسي الذي يحول دون اكتساب اللغة الثانية هو تدخل أنظمة اللغة الأولى مع أنظمة اللغة الثانية، وإنّ فحص كلتا اللغتين فحصا بنائيا علميا قد يتمخض عنه تطبيق للتقابلات اللغوية بينهما مما يمكن اللغوي من التنبؤ بالمشكلات التي قد تواجه متعلم أي لغتين"، أو بتعبير آخر على دراسة التأثيرات المتبادلة بين اللغة الأم واللغة الثانية المراد تعلمها؛ حيث ساد الاعتقاد في تلك الفترة لدى اللغويين ومعلمي اللغات الأجنبية فكرة مفادها أنّ: "اكتساب اللغة الثانية أو الأجنبية يتأثر بأنظمة اللغة الأم للدارس، وكان يعتقد أنّ هذا التأثير مباشر وسلبي في الغالب، وأنّه ناتج عن تدخل أنظمة اللغة الأم في أنظمة اللغة الهدف"، وقد أدى هذا الافتراض إلى ظهور نوعين من الدراسات التّقابلية، أحدهما نظري اهتم "بدراسة اللغات دراسة نظرية بهدف الوصول إلى فهم حقيقي لطبيعة اللغة الإنسانية، وثانيهما تطبيقي، نشأ لخدمة الدراسة وطريقة التدريس، ومما يرتبط بهما من منهج ومواد تعليمية وأنشطة صفية ووسائل تقويم، لهذا أطلق عليه بعض الباحثين: التحليل التقابلي التطبيقي Applied Contrastive Analysis"، ويعدّ هذا الأخير هو موضوع دراستنا كونه يهتم بتعليم اللغات وتعلمها، وباعتباره ذا أهمية بالغة في إعداد المناهج، وتأليف الكتب التي لها دور كبير في تعليم اللغات الأجنبية للناطقين بها، وللناطقين بغيرها.

وقد حدد "عبد العزيز بن إبراهيم العصيلي" الفرضيات التي يستند عليها التحليل التقابلي\_ وتحديدا الاتجاه الحاد فيه\_ في ستة فرضيات أساسية، يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- (1) اللغة عادة سلوكية آلية يكتسبها الإنسان عن طريق التقليد والتكرار والحفظ والتعزيز مثلها مثل السباحة وقيادة السيارة، ف: "اللغة عادة، وتعلم اللغة يتضمن تأسيسا لمجموعة من العادات"، وهذا ما تقول به النظرية السلوكية.
- (2) أن تعلم لغة أجنبية يتطلب بناء عادات لغوية جديدة، تحل محلّ عادات اللغة الأم(اللغة الأصلية للمتعلم)؛ "فاللغة الأصلية هي المصدر الرئيس للخطأ في إنتاج واستقبال اللغة الثانية"، لكن هذا لا يعني أنها تنفي وجود مصادر أخرى ثانوية للخطأ، لكنّها تجعل من اللغة الأم المصدر الرئيس مقارنة بالمصادر الأخرى للخطأ(النفسية، الاجتماعية...).
- (3) الاختلاف بين اللغتين(اللغة الأولى واللغة الثانية) هو مقياس للسهولة والصعوبة في تعلم اللغة الثانية؛ فكلما كثرت الاختلافات بينهما كلما زادت صعوبات تعلم اللغة الهدف وكثرت الأخطاء والعكس بالعكس، ومن هذا المنطلق يرى الباحثون أن: "ما ينبغي أن يفعله الفرد عند تعلم لغة ثانية هو أن يتعلم التراكيب المختلفة عن لغته الأولى، وأما التراكيب المشابهة فيمكن أن تُهمل بسهولة، إذا لم تكن سببا في حصول تعلم جديد" لكن تجدر الإشارة هنا أن مسألة الصعوبة والسهولة مسألة نفسية لغوية، فالتشابه بين اللغتين لا يعني بالضرورة سهولة التعلم، والاختلاف لا يعني صعوبة التعلم، بل يمكن أن يكون العكس هو الصحيح.
- (4) إذا عُرفت الاختلافات بين أنظمة لغة الدارس الأم وأنظمة اللغة الهدف، سهل علينا توقع أخطاء الدارسين، وتفسيرها بعد وقوعهم فيها؛ فتفسير الأخطاء يعتمد على "النظر إلى الاختلافات بين اللغة الأولى واللغة الثانية"؛ فالاختلاف سبب الصعوبة ومصدر الأخطاء اللغوية التي يرتكبها المتعلمون.
- (5) أن نتائج الدراسات التقابلية تعين واضعي المناهج، ومؤلفي الكتب المدرسية على اختيار المواد التعليمية وترتيب محتوياتها، كما تعين الطلاب الناطقين بلغات أخرى من خلال تحديد مواطن الاختلاف بين لغتهم الأم واللغة الهدف، وهذا سيخفف من صعوبة تعلم اللغة عليهم.
- (6) أن هذه المناهج ستعين المعلم حتما في تغيير طريقة التدريس، وتساعده على اختيار الطريقة الأنجع في تعليم اللغة، كما تعينه في تنويع الأنشطة الصفية وتحسين أدائه، بما يتناسب مع نوعية طلابه، وخلفيتهم اللغوية من جهة، ومن جهة ثانية؛ فإنها توجه الدارس إلى العناصر التي يجب عليه الاهتمام بها حتى يتمكن من اكتساب اللغة.